

بوادر صفقة إقليمية تثبت حكم العسكر في مالي

المجلس العسكري يقترح تولي إدارة البلاد لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات

عادة ما تبدأ معظم الاستيلاءات العسكرية على السلطة في أفريقيا من قبل بعض الضباط المتمردين داخل الجيش، حيث يقومون بالاستيلاء على السلطة عن طريق احتجاز القادة أو إجبارهم على التنحي ثم يلجأون لاحقاً دعماً دولياً بناءً على مصالح الدول النافذة في المنطقة، وهو ما يمكن سحبه على تطورات الأوضاع في مالي التي شهدت مؤخراً انقلاباً عسكرياً.

باماكو - تراجع زخم التنديد الإقليمي بالانقلاب العسكري في مالي، كما لم تكن الضغوط الدولية خاصة من فرنسا والولايات المتحدة كبيرة لاستعادة نظام الحكم المدني في البلد الأفريقي الذي يتهدده الجهاديون، ما يؤشر على بوادر صفقة تثبيت الانقلابيين في الحكم لقاء تقديمهم لضمانات يتخوف الفاعلون الإقليميون والدوليون من تجاوزها.

واقترح المجلس العسكري الحاكم في مالي الإثنين تشكيل هيئة انتقالية برئاسة عسكري تتولى إدارة البلاد لمدة ثلاث سنوات، كما وافق على عودة الرئيس المخلوع إبراهيم أبو بكر كيتا إلى منزله أو سفره إلى الخارج لتلقي العلاج. ويرى مراقبون أنه ربما لم يعد يسعى قادة غرب أفريقيا من أجل عودة رئيس مالي أبو بكر كيتا المستقيل إلى منصبه، وذلك بعد المرحلة الأولى من المحادثات مع المجلس العسكري الذي سيطر على البلاد قبل أيام.

ويأتي هذا الموقف المخفف بعد أن قالت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) الخميس الماضي إنها ستسعى لإعادة كيتا إلى منصبه. ومع تواصل النقاشات السياسية والدبلوماسية في باماكو، قتل أربعة جنود وأصيب خامس بجروح خطيرة السبت في انفجار عبوة ناسفة وسط البلد. وفي مارس 2012، مع إطلاق المتمردين الطوارق هجوماً كبيراً على

والتي تأسست في باماكو، أن "الأمور تجري على ما يرام". ووفق المتحدث باسم العسكريين إسماعيل واغي، فإن "النقاشات مع إيكواس تجري بشكل جيد"، مضيفاً "نأمل في إيجاد أرضية مشتركة".

وشدد رئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جان كلود كاسي برو على "الرغبة في المضي قدماً" لدى العسكريين وحرص دول غرب أفريقيا على إيجاد "حل يرضي المالبين في المقام الأول ويصعب في صالح كل دول المنطقة". واعتبر عضو في الوفد أنه يجب الإسراع في إحراز تقدم. وقال "يجب الوصول إلى نتائج، لأن رؤساء دول إيكواس سيجتمعون في 26 أغسطس للنظر في تشديد العقوبات على اللجنة العسكرية أو تخفيفها". ويتوقع متابعون تخفيف العقوبات التي فرضتها مجموعة دول غرب أفريقيا على مالي بناءً على تفاهات قد تؤدي في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالانقلاب العسكري والتعامل مع قيادته الجديدة. ويشير هؤلاء إلى أن موقف القوى الدولية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة لم يكن ضاغطاً بشكل كبير لتفويض الانقلاب العسكري حيث اكتفيا بالمراقبة مع بعض التصريحات والبيانات المنددة.



غوداك جونان
النقاشات مع
العسكريين تجري
على ما يرام

ويستدل هؤلاء بتصريحات المبعوث الأميركي لدول الساحل يتر قام التي أعلن فيها تعليق الدعم العسكري المالي، لكنه أكد في ذات الوقت أن "الحكومة الأميركية تتواصل مع اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب المكونة من العسكريين الذين أطاحوا بالرئيس وحكومتهم". وانتخب أبو بكر كيتا عام 2013، ثم أعيد انتخابه عام 2018، لكنه واجه تظاهرات واسعة نظمتها المعارضة التي طالبت بالاستقالة.

ورغم إدانته من طرف المجتمع الدولي، لم يلق الانقلاب معارضة تذكر في باماكو. واستأنف المالبون أنشطتهم غداً الثلاثاء وواصل التلفزيون الرسمي "أو.إرتي.إم" بث برامجه العادية. وودع العسكريون الذين استولوا على الحكم بإجراء "انتقال سياسي"، واستقبلهم الآلاف الجمعة بحفاوة في وسط باماكو.



تراجع زخم التنديد بالانقلاب

وهذه الهجمات المتداخلة مع نزاعات محلية، امتدت أيضاً إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين. ونددت المعارضة في الأشهر الماضية بعجز السلطات المالية عن السيطرة على مناطق مترامية من شمال البلاد ووسطها.

المسلحة، قبل أن يتم دحرها خصوصاً بعد تدخل عسكري فرنسي في يناير 2013 لا يزال مستمرًا. وتوسعت هجمات الجماعات الجهادية إلى وسط البلاد عام 2015، ما أدى إلى خسائر مدنية وعسكرية.

شمال مالي، تمرد عسكريون على ما اعتبروه تقاعساً للحكومة في التعامل مع الوضع، وأطاحوا بالرئيس توماني توريه. لكن الانقلاب عجل بسقوط شمال البلاد في أيدي الجماعات الإسلامية

ومع تواصل النقاشات السياسية والدبلوماسية في باماكو، قتل أربعة جنود وأصيب خامس بجروح خطيرة السبت في انفجار عبوة ناسفة وسط البلد. وفي مارس 2012، مع إطلاق المتمردين الطوارق هجوماً كبيراً على

أفريقيا.. تاريخ حافل بالانقلابات العسكرية

خلال أكتوبر 1987، إذ نظم الكابتن بليز كومباوري انقلاباً ضد الرئيس اليساري الكابتن توماس سانكارا. وفي يوليو 2019 استولى بعض الضباط العسكريين على السلطة في الغابون، لكن الانقلابيين واجهوا ضغوطاً من جميع أنحاء القارة لإجهاض مهمتهم على الفور وتم اعتقالهم لاحقاً. وشهد جنوب القارة عدداً أقل من الانقلابات، وعزاً محللون ذلك إلى المؤسسات القوية، إذ شهدت دولة ليسوتو حتى الآن انقلابين اثنين، في حين شهدت زيمبابوي انقلاباً واحداً.

منذ 1960، حيث عاشت 10 محاولات انقلاب أغلبها مكنت أصحابها من تولي مقاليد السلطة. وفي سبتمبر 2015 شهدت البلاد محاولة انقلاب بارزة، عندما قام الجيش باحتجاز الرئيس الانتقالي للبلاد ميشيل كافاندو ورئيس الوزراء يعقوب إسحاق زيدا، والعديد من أعضاء مجلس الوزراء. وكانت هذه الحكومة الانتقالية قد تشكلت عقب انتفاضة بوركينا فاسو 2014، عندما أطاحت حركة شعبية بالرئيس بليز كومباوري منذ فترة طويلة. وقد وقع أبرز انقلاب دموي

منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1956 أربعة انقلابات عسكرية، كان آخرها الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل 2019 بعد احتجاجات شعبية واسعة ضد حكمه الذي استمر 30 عاماً. وكجزء من اتفاق تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين الذي تم التوصل إليه في أغسطس الماضي، يتراس عبدالله حمدوك حكومة البلاد حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولم تشهد بوركينا فاسو، الدولة الواقعة جنوب غرب أفريقيا، انتقالاً سلمياً للسلطة السياسية رغم استقلالها

باماكو - سلط الانقلاب العسكري الأخير في مالي الضوء على المحاولات غير القانونية والعنيفة التي تقوم بها الجيوش لعزل قادة بلدانها في القارة السمراء. وتشير تقديرات غير رسمية إلى وجود ما لا يقل عن 100 انقلاب ناجح في أفريقيا في العقود الأربعة الماضية، وأكثر من ضعف العدد محاولات للانقلاب لم يكتب لها النجاح. وفي نوفمبر 2017، انقلب جيش زيمبابوي على الرئيس روبرت موغابي لينتهي فترة حكمه التي دامت أكثر من 37 عاماً. وشهد السودان

ألمانيا لا تستبعد فرضية تسميم أليكسي نافالني

وتُقل صباح السبت إلى برلين على متن طائرة خاصة استأجرتها منظمة غير حكومية ألمانية، عقب تجاذب قضية اختلاس تتعلق بصفقة أخشاب مع وقف التنفيذ ما حرمة من الترشيح لمنصب عام. وفي عام 2013، أُدين في قضية اختلاس تتعلق بصفقة أخشاب مع وقف التنفيذ ما حرمة من الترشيح لمنصب عام. وفي عام 2014، حُكم عليه مرة أخرى مع وقف التنفيذ، وسُجن شقيقه أولغا لثلاث سنوات ونصف السنة في قرار وصفه النشطاء السياسيون بأنه "احتجاز رهائن".

برلين - قال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، الإثنين، إنه من "المرجح جداً" أن يكون المعارض الروسي أليكسي نافالني، الرائد في غيبوبة في مستشفى شاريتيه في برلين، ضحية تسميم، فيما أعلن المستشفى أن "آثار تسمّم" ظهرت لدى المريض، قد تترك على المدى البعيد أثراً على جهازه العصبي، خلافاً لما ذكرته موسكو.

وبدورها تواجه جزيرة لامبيدوسا الواقعة بأقصى جنوب إيطاليا، أزمة في تسكين المهاجرين وسط تدفق مطرد للوافدين من شمال أفريقيا. وذكرت وكالة الأنباء الإيطالية (انسأ) أن نحو 293 شخصاً وصلوا على متن ستة قوارب منفصلة بعد منتصف ليل الخميس، ليرتفع إجمالي المهاجرين في الجزيرة الصغيرة إلى أكثر من 1400.



ماتيو سالفيني
مرسوم حاكم صقلية
لطرده المهاجرين
نموذجي

وتسبب الوافدون في تسريع وتيرة الاكتظاظ والمشاكل الصحية في مركز استقبال المهاجرين الوحيد في لامبيدوسا، الذي يتسع رسمياً لـ 95 شخصاً. وذكرت وكالة "انسأ" أن نحو 40 تونسيا هربوا من المركز الخميس، دون أذية وأقية لحماية أنفسهم والآخرين من فايروس كورونا، مما أثار احتجاجات من قبل السكان المحليين. ووجه عمدة لامبيدوسا توتو مارتيلو، خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزراء جوزيبي كونتي، حث فيه الحكومة على التحرك الفوري. وكتب مارتيلو لرئيس الوزراء كونتي، إلى متى تعتقد أن صبر شعب لامبيدوسا قد يستمر"، ودعا، من بين أمور أخرى، إلى نقل المهاجرين إلى جزيرة صقلية.

حاكم صقلية يريد طرد المهاجرين

روما - هدد حاكم صقلية، نيلو موسوميتشي الإثنين، باتخاذ إجراءات قانونية ضد الحكومة الإيطالية، إذا لم يتم تنفيذ أمره بإخلاء الجزيرة من المهاجرين، في وقت تجاهلت فيه الحكومة المركزية في روما قراراته التي أشاد بها زعيم اليمين المتطرف ماتيو سالفيني.

وأمر موسوميتشي بإغلاق جميع مراكز استقبال المهاجرين في صقلية، ونقل سكانها إلى خارج جارجا، إلا أن وزارة الداخلية وصفت المرسوم بأنه غير قابل للتطبيق.

وقال موسوميتشي في بيان لها الإثنين، إنها "تلتزم دائماً بالحد من تأثير الضغط القوي الذي تسببه الهجرة على صقلية"، التي حملتها مسؤولية زيادة أعداد الوافدين من تونس.

وأكدت الوزارة أنه قد تم نقل نحو 3500 مهاجر من صقلية منذ شهر منها 16 حالة مرتبطة بجدد مهاجرين جدد. وقال فاوستو راسيتي، وهو نائب من الحزب الديمقراطي، إنه كان على موسوميتشي أن يهجم أكثر بشأن إجراء اختبارات جماعية للكشف عن الفايروس، وتعزيز الخدمة الصحية ومنع التجمعات الجماهيرية في الأماكن العامة. وأضاف راسيتي إن "مطاردة المهاجرين، لا تحمي سكان صقلية من الفايروس فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى ارتباك وخوف في وقت يتطلب فيه الوضوح والحذر".

منها تنفيذ المرسوم بتطبيق ما فيه، فلن يكون أمامنا سوى خيار واحد فقط، وهو اللجوء إلى المحاكم". وأضاف السياسي المنتمي للتيار اليميني، أن إدارته ستكون مستعدة أيضاً لإمهاج الحكومة المركزية "يومين، أو ثلاثة، أو ثمانية أيام" أخرى، في حال قبلت الامتثال لمطالب منطقتها. وقالت وزارة الداخلية في بيان لها الإثنين، إنها "تلتزم دائماً بالحد من تأثير الضغط القوي الذي تسببه الهجرة على صقلية"، التي حملتها مسؤولية زيادة أعداد الوافدين من تونس.



كورونا يعمق الضغوط على المهاجرين

وأدى هذا التكتيك، الذي دعا الناخبين إلى دعم مرشح المعارضة الوحيد الذي من المرجح أن يهزم الحزب الحاكم، إلى تراجع المرشحين الداعمين من الكرملين من 38 من أصل 45 مقعداً في مجلس مدينة موسكو إلى 25.